

وخلفت أثارا في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. والحديث عن الفساد يأخذنا لما قال فيه العلماء والحكماء من أصحاب الدين، وفقهاء القانون حيث قال ابن القيم الجوزية رحمة الله عليه " إِتِّبَاعُ الْهَوَى يعمي عن الحق، وطول الأمل ينسى الآخرة وهما مادة كل فساد " وبتفشي ظاهرة الفساد في أغلب دول العالم، ووضع آليات مؤسسية وأخرى موضوعية، وكانت الجزائر من الدول السبّاقة لمحاربة ظاهرة الفساد لما لهذه الظاهرة من انعكاسات على الاقتصاد الوطني وكذا الجانب الاجتماعي. سعت الجزائر من خلال المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة المنعقدة في 31 أكتوبر 2003 ، للحد من هذه الظاهرة إذ اعتبرت الجزائر من أوائل الدول العربية التي صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من خلال المرسوم رئاسي رقم 04-128 المؤرخ في 19 أبريل 2004 ، لعلها تكون حصنا منيعا ، والجانب الثاني باعتباره جريمة لا بد من التحقيق فيها ومعاقبة فاعليها، فإن شريعتنا حرمت الفساد وذلك في الكتاب والسنة في عدة نصوص كقول الله تعالى : " وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ۚ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ " ، وقد صنف المشرع الجزائري هذه الجرائم ضمن الجرائم المستمرة ،